الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: مالية وجباية

عنـــــوان الموضـــوع:

دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2011-2015) "

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطلبة:

- ابراهيمي مهدي
- بن شريف الجمعي

تحت الإشراف الأستاذ:

- أوصيف لخضر

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
لقليطي الأخضر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
أوصيف لخضر	أستاذ محاضر (ب)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
عفيصة عبد الرحمن	أستاذ مساعد (أ)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

شكر وتقدير

اللهم إنا نحمدك حمدا كثيرا و نشكرك شكرا جزيلا على نعمة التوفيق لإتمام هذا العمل

ونشكر الأستاذ المشرف: أوصيف لخضر

على نصائحه وتوجيهاته

كما نشكر بوجه خاص أساتذة "المالية والجباية"

نشكر كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

نشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد

الإهـــداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما وإلى أخي وأختي وزوجها وبناتها

إلى صديقي وزميلي بن شريف الجمعي

إلى الأستاذ بلعباس رابح

إلى جميع أصدقائي ورفاقي وزملائي

إلى كل طلبة وأساتذة مالية وجباية

إلى كل من ساندني ولو بكلمة طيبة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي

ابراهيمي مهدي

الإهـــداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى من
كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك
عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير (أبي)
إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم
الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض (أمـي)
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة
إلى رياحين حياتي (إخوتي) إلى الروح الـــتي
سكنت روحـــي الآن تفتح الأشرعة وترفع
المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم
هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل
الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين
أحببتهم وأحبوني
(أصدقائي)

بن شريف الجمعي

فهـــــــــرس المحتـــــــــويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
مقدمة	01
الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتحفيزات الجبائية	07
مقدمة الفصل:	08
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	09
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	09
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الثالث: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر	11
المبحث الثاني: مفاهيم حول التحفيزات الجبائية	12
المطلب الأول: مفهوم التحفيزات الجبائية وخصائصها	12
المطلب الثاني: أهداف التحفيزات الجبائية	15
المطلب الثالث: أشكال التحفيزات الجبائية	17
المبحث الثالث: الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	20
المطلب الأول: مزايا النظام العام للاستثمار	21
المطلب الثاني: مزايا النظام الاستثنائي (الخاص) للاستثمار	23
المطلب الثالث: الضمانات الممنوحة للمستثمرين ضمن قانون الاستثمار في الجزائر	26
خاتمة الفصل:	27
الفصل الثاني: دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر	28
مقدمة الفصل:	29
المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم والمقومات	30
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار	30
المطلب الثاني: مقومات مناخ الاستثمار	31

المطلب الثالث:	مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2011-2015)	**33**
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر		**35**
المطلب الأول:	بيانات التصريح بالاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2002-2015)	**35**
المطلب الثاني:	بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2011-2015)	**39**
المطلب الثالث:	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2011-2015)	**45**
المبحث الثالث: العراقيل والحلول المقترحة وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر		**48**
المطلب الأول:	العراقيل التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**48**
المطلب الثاني:	الحلول المقترحة	**54**
المطلب الثالث:	آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**55**
خاتمة الفصل:		**60**
الخاتمة العامة:		**61**
قائمة المراجع:		**65**

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2015)	33
02	المؤشرات المالية خلال الفترة (2012-2015)	34
03	المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002-2015)	35
04	المشاريع الاستثمارية حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002-2015)	36
05	المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2015)	37
06	مشروعات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2011-2015)	39
07	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2011-2015)	40
08	أهم الشركات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2011-2015)	43
09	حجم تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والصادرة منها خلال الفترة (2011-2015)	45

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2011-2015)	42
02	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2011-2015)	44

مقـــدمـــــة

مقدمة:

يعتقد كثير من الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية، يرجع إلى العديد من العوامل يأتي في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل (فجوة الاستثمار)، وهي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، ولذا كان اتجاه الجزائر إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وحتى تتمكن الجزائر من سد هذه الفجوة واصلت جهودها نحو تحسين مناخ الاستثمار وتطوير بيئة أداء الأعمال عبر محاور متعددة منها متابعة الإصلاح الإداري والهيكلي لمواكبة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي إضافة إلى الجهود المبذولة في مجال الإصلاح المؤسسي والتشريعي بإصدار تشريعات وقوانين جديدة وتنويع حوافز وضمانات الاستثمار، إلى جانب عرض المزيد من فرص الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وتشجيعه على القيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

1-الإشكالية:

تشهد الجزائر برامج تنموية طموحة (البرامج الخماسية) من شأنها أن ترقى بها إلى مصاف الدول المتقدمة، وهو ما تؤكده نصوص وقوانين المالية الصادرة في السنوات الأخيرة التي تبرز عزم الدولة على مواصلة جهودها في مجال تشجيع الاستثمار الاقتصادي ، فإن السؤال المطروح هو:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؟

- ماهية التحفيزات الجبائية؟

- ما العلاقة بين التحفيزات الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر؟

2-الفرضيات:

بناء على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية فإنه يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق النمو الاقتصادي؛
- تساهم التحفيزات الجبائية في توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر.

3-أهداف البحث:

- الوقوف على واقع المناخ الاستثماري في الجزائر؛
- التعرف على دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- التعرف على النقائص والعراقيل التي تحد من استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر والتعرف على الحلول المناسبة لها.

4-أسباب اختيار الموضوع:

أولا: أسباب ذاتية:

- يعتبر الموضوع حديث الساعة.

ثانيا: أسباب موضوعية:

- تزايد اهتمام العديد من الدول بالاستثمار في الجزائر؛
- معرفة الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- سعي الدولة الجزائرية في الوقت الراهن لتبني لنموذج اقتصادي جديد مبني على أساس تنويع الصادرات خارج اطار المحروقات، أي تنمية وتطوير باقي القطاعات.

5-منهج البحث:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي فيما يتعلق بمفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر والتحفيزات الجبائية وكذا مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى عرض وتحليل بعض الجداول المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات المالية والاقتصادية في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

6-الدراسات السابقة:

بالنسبة إلى الدراسات السابقة والتي أجريت في هذا الميدان نذكر منها ما يلي:

1) صياد شهيناز، "الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، 2013، والتي تهدف لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن النتائج التي تم التوصل اتضح فيها ما يلي:
نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008)، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره إيجابي.

2) مرغاد سناء، "تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000-2013)"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، والتي كانت تهدف للتعرف على واقع سياسات الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، حيث دلت النتائج على أن سياسات الاستثمار من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤثر في تنظيمها وضبطها حرص الدولة على تحسين مناخها الاستثماري، حيث أن هذه السياسات من الضروري أن تخضع للتحديث والتحسين بما يتلاءم مع التطورات والوضع

الداخلي للدولة والوضع الخارجي المحيط بها، لتقف عند متطلبات المستثمرين الأجانب وتضمن استقطابهم.

3) رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، "تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014"، مذكرة ماستر، مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2016، والتي كانت تهدف للتعرف على إمكانية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد في ظل الظروف الراهنة في الجزائر وكيفية مواجهة العراقيل والمشاكل التي تعيق مناخها الاستثماري، حيث دلت النتائج على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ما يوفره من عمالة مباشرة وغير مباشرة، وعملة صعبة غايتها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف، كما يساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الإدارية، ويعمل على التنمية الاقتصادية، كما أن الإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية للمؤسسات العمومية مثلا كان لها دور لابأس به في زيادة عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي التمكن من تحقيق نوع من الإنعاش الاقتصادي.

اختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة في العديد من الجوانب، حيث ركزنا على التحفيزات الجبائية كعامل أساسي من عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد تم تحديد فترة دراستنا من (2011-2015) ، حيث أنها تميزت بكثرة التعديلات على قوانين الاستثمار، كما صاحبت هذه الفترة ظروف سياسية وأمنية واقتصادية التي شهدتها مختلف دول العالم وخاصة المنطقة العربية ودول الجوار، بشكل عام مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر اختلفت عن السابق.

7-حدود الدراسة:

أ- **الاطار المكاني:** ينحصر الاطار المكاني للدراسة في دراسة حالة الجزائر؛

ب- **الاطار الزمني:** تم تحديد فترة الدراسة على مدى خمس سنوات (2011-2015).

8-صعوبات البحث:

وجدنا عدة صعوبات فيما يخص البيانات والإحصائيات للتأكد من مصداقيتها تحتم علينا الحصول عليها من عدة مصادر وأغلب هذه المصادر أجنبية، قلة الكتب في مجال الجباية أو فيما يخص النظام الجبائي الجزائري، كثرة التعديلات التي طرأت على قوانين الاستثمار خلال فترة دراسة البحث الذي يجعل من الممكن إسقاط بعض التعديلات.

9-هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين حيث:

الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتحفيزات الجبائية، تناولنا في الفصل الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، مفاهيم حول التحفيزات الجبائية الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الثاني: دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، تناولنا في الفصل الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم والمقومات واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، العراقيل والحلول المقترحة وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتحفيزات الجبائية

مقدمة الفصل:

لقد تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر بداية من التسعينات وذلك بالنظر إلى المزايا التي يقدمها من خلال تحقيق النمو الاقتصادي، ومحاربة البطالة، كان لزاما على الدول زيادة الاستثمارات وخلق المزيد من مناصب الشغل، بالإضافة إلى الحاجة إلى ضخ قدر هائل من رؤوس الأموال من مختلف المصادر.

ومن أجل الظفر بهذه المزايا، تسعى معظم الدول و خاصة النامية منها جاهدة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها من خلال تحسين مناخ الاستثمار الذي يعتبر شيئا هاما يراعيه المستثمر الأجنبي تجنبا للمخاطر التي قد تؤثر على نشاطه إضافة إلى تقديم الحوافز و الامتيازات اللازمة لاستقطابه، حيث تعد الضريبة أداة من أدوات السياسة المالية، فلم يعد هدفها تحقيق إيرادات، الذي كان هو الأساس منذ القدم، بل اتسعت أهدافها ليصبح لها دورا أساسيا ومهما في البرامج التي تضعها الدول بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع الادخار وتوجيه الاستثمار، وتعتبر من بين العوامل البارزة والتي يجب أن تحظى بالاهتمام الخاص من طرف أي مستثمر من أجل نجاح مشروعه الاستثماري.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: مفاهيم حول التحفيزات الجبائية.

المبحث الثالث: الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر التمويل الهامة، حيث يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتباره شكل من التدفقات المالية الخاصة، متوسطة وطويلة الأجل، لذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف المفاهيم التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ذكر خصائصه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

"هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية فهو إذا استثمار أجنبي مباشر"[1].

"هو شراء وتملك أصول خارجية في شركات عاملة أو المساهمة فيها، أي امتلاك شيء ملموس ومحدد يمكن المستثمر من التأثير بدرجة ما على مسار المنشأة المساهم فيها"[2].

"ينطوي هذا النوع من الاستثمار على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"[3].

[1] سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 23.

[2] عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، إدارة الاستثمار الأجنبي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016، ص 08.

[3] سعيدي يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 75.

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بجملة من الخصائص نذكرها فيما يلي:

- الاستثمار المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة في الخارج؛
- الاستثمار المباشر له إمكانية ضمان حق الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات وذلك بحسب محددات عتبة الرقابة عند مختلف الدول؛
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة رأس مال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج؛
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد استغلال أمثل للموارد، حيث تكون هناك دراسات علمية متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، وكافة بدائله المتاحة إذن فهو يوجه نحو المشروعات التي تدر عائدا؛
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تساهم في ملأ الفجوة الادخارية وفجوة رأس المال الأجنبي فحسب، إذ غالبا ما يصاحب التدفقات الاستثمارية تدفق التكنولوجيا بمعناها الواسع.
- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدول المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق فرص وظيفية جديدة، ورفع مهارات العمال، والمساهمة في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية للدخول إلى الأسواق العالمية[1].

[1] مرغاد سناء، "تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000-2013)"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، ص 15.

المطلب الثالث: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

هناك العديد من المبادئ نذكر منها:

1- **مبدأ الشفافية والتناسق:** يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية؛

2- **مبدأ سيولة حركة رأس المال:** وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدأين:

أ- مبدأ حرية التحويل: هذا المبدأ يتضمن رؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق؛

ب- مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة: على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

- وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة؛
- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات؛
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي.

3- **مبدأ الاستقرار:** يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل:

- أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين؛
- أخطار الحروب والانتفاضات؛
- أخطار تحويل رأس المال.

[1] رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، "تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014"، مذكرة ماستر، مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2016، ص12.

المبحث الثاني: مفاهيم حول التحفيزات الجبائية

سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم التحفيزات الجبائية وخصائصها وأهدافها وأشكالها.

المطلب الأول: مفهوم التحفيزات الجبائية وخصائصها

أولا: تعريف التحفيز الجبائي

"التحفيز كمفهوم اقتصادي، مصطلح حديث نسبيا، يستعمل بصفة عامة للدلالة على الأساليب والطرق ذات الطابع الإغرائي التي تتخذها السياسة الاقتصادية في نطاق التنمية للنهوض بقطاع معين"[1].

وللتحفيز أنواع مختلفة، يعتبر التحفيز الجبائي من أهمها، وهو "نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة، أي أن هذه الحوافز وفقا لهذا المفهوم تعني استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة بحيث يمكن عن طريق الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة أو السماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالترحيل، ومنه يمكن بكافة تلك الطرق أن تحقق السياسة الجبائية هدفها من زيادة الاستثمار أو تنمية الادخار، وبالتالي فإن المقصود بالحوافز الجبائية هو إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني تدفعه إلى اتخاذ قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز"[2].

[1] صحراوي علي، "مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحفيز الجبائي"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992، ص 91.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، الأثار الاقتصادية للاستثمارات في الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص 112-113

ويمكن تعريف التحفيز الجبائي على أنه "مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة"[1].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التحفيزات الجبائية "أنها عبارة عن تلك الإيرادات الجبائية التي تخلت أو تنازلت عنها الدولة، وهي في الأصل عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة ممنوحة لتحفز بها المستثمرين، أي تمنحها ضمن سياستها الاقتصادية المنتهجة إلى بعض الأعوان والذين يلتزمون بشروط معينة تحدد طبيعتها الدولة كتحديد طبيعة النشاط ومكان إقامته والإطار القانوني للمستفيد".

ثانيا: خصائص التحفيزات الجبائية

تتميز سياسة التحفيز بعدة خصائص من بينها أنها عبارة عن عملية تكتسي الطابع الاختياري وتتصف بعدم الجزاء، إذ أنه يمكن للمستثمرين الامتناع عن القيام بالاستثمار أو إتمام الصفقة دون التعرض إلى أي عقوبات وبذلك فإنه إجراء لا يحمل صيغة الإلزام وللأعوان المستهدفين الحرية التامة في الامتثال أو الرفض وبالإضافة إلى أنها عملية اختيارية فهي تستهدف فئة معينة من المكلفين يستفيدون من تشجيعات وتسهيلات تعتبر تضحية بالنسبة للدولة، وعليه يجب أن تكون سياسة التحفيز مدعمة بدراسات شاملة تتضمن المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وكذا البيئة المحيطة بتطبيق الإجراءات، هذه الدراسات تتمحور حول:

- تحديد عمر المشروع ومدة التسهيلات؛
- تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر في المكلفين؛
- القيام بدراسات تنبئية حول نجاح المشاريع وكذا المتغيرات وغيرها من الظروف التي يمكن أن تخل بالنتائج المستهدفة.

[1] ناصر مراد، "الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 177.

خلافا عن ذلك فإن سياسة التحفيز تتميز بأنها تقوم على شروط ومقاييس يحددها المشروع وتلزم المكلف المستفيد من هذه السياسة الالتزام بكل المقاييس التي من بينها نوعية النشاط، المكان المراد تطويره، الإطار القانوني والتنظيمي وغيرها.

كما أن من بين الخصائص أيضا هو وجود استفادة من التحفيزات الموضوعية مقابل القيام بنشاطات معينة وفق شروط محددة "ويرى بعض الاقتصاديين أن من بين خصائص التحفيز تسجيل وجود تفاوت بين أهداف ومصالح الدولة والأعوان الاقتصاديين".

وللقيام بإجراء التحفيز فإنه يجب أن يكون نوع النشاط أو مكان إقامته ليس مستحبا لدى المستثمرين بحيث يتم لفت نظرهم وتفكيرهم إلى كل ذلك بمختلف الأساليب والطرق الإغرائية وإلا لن يكون لهذه السياسة أي أهمية.

من كل ذلك نستخلص أن خصائص التحفيز الجبائي تتمثل في :

- أنها عملية اختيارية غير إلزامية؛
- تكون من أجل تحقيق أهداف معينة أي أنها سياسة هادفة؛
- أنها سياسة تحكمها شروط ومقاييس معينة؛
- أنها موجهة إلى فئة معينة.[1]

[1] صحراوي علي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

المطلب الثاني: أهداف التحفيزات الجبائية:

تسعى سياسة التحفيز الجبائي من خلال ما تقدمه من مزايا إلى تحقيق جملة من الأهداف من حيث أهميتها والمتنوعة من حيث طبيعتها.

أولا: الأهداف الاقتصادية

وتتمثل الأهداف الاقتصادية للتحفيز الجبائي فيما يلي[1]:

- تنمية الاستثمار من خلال تخفيض العبء الضريبي أو إلغائه كليا، ومن ثم نقص حجم التكاليف التي تتحملها المؤسسة المستفيدة من التحفيز، مما يجعلها توجه هاته الوفرات الجبائية إلى الاستثمار، وبالتالي إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية؛
- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة، ليس فقط للقيام بعملية التنمية، بل استمرارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع، على الأقل في المراحل الأولى من حياة المؤسسة الخاصة؛
- تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملا اقتصاديا؛
- توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية؛
- تشجيع المشاريع التي توفر مناصب شغل؛
- تحصيل إيرادات إضافية مرتبطة بتطوير الصادرات كنتيجة لمساعدة العمليات الإنتاجية التي تهدف إلى تصدير السلع خارج قطاع المحروقات؛
- زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي، ومنه نمو الفروع الإنتاجية، مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية؛

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

وتتمثل فيما يلي[2] :

- امتصاص البطالة: المساهمة في امتصاص حدة البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة، فالتحفيزات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكن من توفير موارد مالية تسمح بإعادة استثمارها وذلك بإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية يتطلب تسييرها وتشغيلها يد عاملة جديدة؛

[1] يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية تحليل مقارن، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص60.

[2] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 34.

- تحقيق التوازن الجهوي: ويتم ذلك من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة المراد تنميتها وتطويرها، من أجل تقليص الفجوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصاديا، مما يحد من ظاهرة النزوح الريفي وخلق جو مستقر للسكان؛
- التوزيع العادل للدخل: يمكن أن تتم عملية توزيع عادل للدخل بين أفراد المجتمع من خلال الاقتطاع الجبائي من المكلفين وتوزيعه على أفراد المجتمع في شكل نفقات تعود بالنفع على الجميع مثل: الصحة، التعليم، والمرافق العمومية ... الخ، فمعظم التشريعات الضريبية تسمح بإعفاء ضريبي للدخول التي تقل عن مستوى معين لأنه لا يصل إلى حد محدد قانونا، مما يحقق عدالة في الاقتطاع من المكلفين بالضريبة.

المطلب الثالث: أشكال التحفيزات الجبائية

تعددت أشكال التحفيزات الجبائية حسب الأهداف المرجوة منها والتي سوف نتطرق إليها فيما يلي:

أولا: التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل

إن القضاء على مشكلة البطالة من الاهتمامات الكبرى لأي دولة سواء نامية أو متقدمة فالدول المتقدمة تعاني نتيجة تطورها التكنولوجي ودخول عصر الإعلام الآلي لذا فإن مشكل البطالة مطروحا محليا ودوليا[1]، ولمواجهته سطرت الكثير من الدول برامج متعددة ومتنوعة للتخفيف من حدته، ومن بين هذه الحلول الاقتصادية المطروحة ضمن السياسة الاقتصادية التحفيز الجبائي الموجه والهادف لتشجيع التشغيل وهذه الحوافز تتمثل فيما يلي:

- تمنح المؤسسات المشغلة لليد العاملة إمكانية الخصم من دخلها الخاضع للضريبة مبالغ محددة لكل شخص تم تشغيله وكل منصب عمل تم توفيره في المشروع الاستثماري هذا الإجراء يمكن أن يخفض من تكلفة اليد العاملة بالنسبة لأرباب العمل وبالتالي يؤدي إلى الزيادة في الطلب عليه، فالضريبة بهذه الصفة تلعب دورا فعالا في قرار المنظمة والذي يخص القرار بين استعمال التجهيزات المتقدمة واستعمال العنصر البشري؛
- التخفيض الضريبي: المؤسسة التي تشغل يدا عاملة أكبر يمكن لها الاستفادة من تخفيضات في معدل الضرائب على الأرباح أو غيرها من الضرائب الأخرى والمتعلقة بالأجور، وهذا التخفيض يحسب على أساس النسبة الموجودة بين رأس المال واليد العاملة، فإن كانت منخفضة تستفيد من معدل أكبر والعكس صحيح؛
- الرفع من تكلفة رأس المال: يمكن جعل استخدام اليد العاملة ذات فعالية بشكل أكبر واذا تمت الزيادة في كلفة رأس المال كأن تفرض ضرائب مرتفعة على التجهيزات وهذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى النتائج التالية:

[1] طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، الأردن، 1997، ص ص 13-14.

- زيادة إيرادات الدولة على عكس الحوافز المباشرة للتشغيل؛
- الضرائب على رأس المال سهلة التسيير والتحصيل على عكس تلك الموجهة مباشرة للتشغيل.

ثانيا: التحفيز الجبائي الخاص بالتصدير

تعد الجمارك عنصرا أساسيا من عناصر بناء الاقتصاد الوطني وما يؤديه من دور حيوي في تقديم خدمات للمستثمرين من خلال عدة إجراءات جمركية متطورة لتنشيط ومضاعفة الحركة التجارية، وتكون الحوافز الجبائية الممنوحة في اطار التصدير كما يلي:

- التخفيض في ضرائب الدخل: يمكن للمؤسسات التي تصدر منتجاتها الاستفادة من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير، اذا توفرت بعض الشروط سواء من ناحية طبيعة المنتوج أو على أساس الصادرات.

كما سبق ذكره هذه الإجراءات التحفيزية تتمثل غالبا في الامتيازات الجبائية والتعريفة الجمركية لذا قامت السلطات التشريعية بترقية الصادرات حيث نجد قانون الاستثمار يمنح الإعفاءات من الحقوق والرسوم الجمركية، حيث استفادة المؤسسات من بعض الإعفاءات الجبائية الرامية إلى تشجيع التصدير.

- التخفيضات من الحقوق الجمركية: مثلما يكون الحال بالنسبة لتشجيع الاستثمار بإعفاء من الحقوق الجمركية يمكن منح المستورد تخفيضا على المواد الأولية والتجهيزات الضرورية التي تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات والسلع التي يتم تصديرها[1]؛
- التخفيض على الرسم على القيمة المضافة: معظم الدول تفرض ضرائب على القيمة المضافة على المبيعات ورقم أعمال تعفى من الدفع هذه الضرائب عندما تكون بصدد عملية التصدير، وقد تشمل الضرائب على الآلات المواد الأولية التي تدخل مباشرة في الإنتاج الموجه للتصدير، بإدخال تجهيزات ذات فعالية ومردودية اقتصادية؛

[1] طاهر حيدر حردان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- الإعفاءات المؤقتة: تمنح للمؤسسات التي تمارس نشاطا استثماريا من إعفاء مؤقت وجزئي أو كلي من دفع الضرائب على الأرباح، الرسم على النشاط الصناعي والتجاري الرسم على القيمة المضافة خلال فترة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات أو من خمسة إلى عشرة سنوات[1].

ثالثا: التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمار الأجنبي

يعمل المستثمر الأجنبي على الاستغلال الأمثل لما يستفيد منه من موارد مختلفة حيث أن هذا الأخير لا يقدم على استثمار أمواله في الدول النامية إلا بعد دراسة عملية متعلقة بالجدوى الاقتصادية للمشروع.

لجأت حكومات أغلبية الدول النامية إلى منح العديد من المزايا الجبائية لكسر الحواجز والعراقيل الكثيرة التي تحول دون تحقيق الأهداف المتمثلة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتتدرج الحوافز الخاصة بالمستثمرين الأجانب إما عن طريق:

1- اتفاقيات ثنائية: تلجأ الكثير من الدول إلى إبرام اتفاقيات ثنائية وجماعية تخص الجباية وذلك من أجل تخفيض العبء الضريبي الناتج عن الازدواج الضريبي وهذه الاتفاقيات تشمل الإعفاءات والتخفيضات ويستفيد منها مواطنو البلدان المصادقة على هذه الاتفاقيات؛

2- عن طريق أحادي: يعبر عنها عادة بقوانين الاستثمار التي تمنح إعفاءات وامتيازات لتشجيع وترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية كما يقدم ضمانات خاصة بالأجانب منها:

- الضرائب على رأس المال: تشجيع جميع العوامل الأخرى للإنتاج لكنها لا تخدم رأس المال خاصة اذا كان تكديس رؤوس الأموال شرطا أساسيا لمضاعفة حجم الاستثمارات.

[1] بن الجوزي محمد، "الإصلاحات الجبائية وانعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر في الفترة (1992-1998) "، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 58.

المبحث الثالث: الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قبل التطرق إلى مختلف المزايا التي منحها قانون الاستثمار نتطرق إلى الأساسيات التي جاءت في ظل الأحكام العامة وفقا لقانون الاستثمار:

- مفهوم الاستثمار: هو اقتناء أصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة، المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، استعادة النشاطات في اطار خوصصة جزئية أو كلية[1]؛
- تخضع الاستثمارات الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء؛
- بغض النظر عن أحكام الفقرة السابقة، لا يمكن أن تمارس أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أجانب إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي؛
- يتعين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع، ويحدد نص من السلطة النقدية كيفيات تطبيق هذه الفقرة؛
- توضع ماعدا في حالة خاصة، التمويلات الضرورية لإنجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة، باللجوء إلى التمويل المحلي، باستثناء تشكيل رأس المال[2]؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار، رئاسة الحكومة، الجزائر، 20 أوت 2001، العدد 47، المادة 02 ص 05.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 13-08 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014، رئاسة الحكومة، الجزائر، 30 ديسمبر 2013، العدد 68، المادة 04 مكرر، ص 17.

- تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب[1]؛
- يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الأجنبي المالكين أسهما في الشركات المستقرة في الجزائر أن يبلغوا سنويا قائمة مساهميهم التي تصدق عليها المصالح المكلفة بتسيير السجل التجاري للدولة محل الإقامة[2].

المطلب الأول: مزايا النظام العام للاستثمار

أولا: مرحلة إنجاز الاستثمار: تستفيد من المزايا الآتية:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في ما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي ساهمت في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية، يطبق هذا الامتياز على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية وكذا الاستثمارات المصرحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

[1] نفس المرجع، المادة 04 مكرر 03 ، ص 18.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 10-01 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، رئاسة الحكومة، الجزائر، 26 أوت 2010 العدد 49 ، المادة 04 مكرر 05، ص 15.

ثانيا: مرحلة الاستغلال:

بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات المستحدثة حتى مائة 100 منصب شغل:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وتمتد هذه المدة من 03 سنوات إلى خمس 05 سنوات، بالنسبة للاستثمارات التي تحدث أكبر من مائة 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط.

كما تطبق هذه الأحكام على الاستثمارات المصرح بها لدى «الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار».

لا يطبق هذا الشرط المتعلق باستحداث مناصب الشغل، على الاستثمارات المتواجدة في المناطق المستفيدة من إعانة صندوق الجنوب والهضاب العليا.

تستفيد الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها، إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، لمدة 05 سنوات دون اشتراط استحداث مناصب شغل[1].

يخضع منح مزايا النظام العام لتعهد كتابي من المستفيد بإعطاء الأفضلية للمنتوجات والخدمات ذات مصدر جزائري، وتنحصر الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فقط في الاقتناءات ذات مصدر جزائري غير أنه، يمكن منح هذا الامتياز عندما يتم التأكد من عدم وجود منتوج محلي مماثل[2].

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 14-10 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، رئاسة الحكومة، الجزائر، 30 ديسمبر 2014، العدد 78، المادة 09، ص ص 26-27.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 09-01 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، رئاسة الحكومة، الجزائر، 22 جويلية سنة 2009، العدد 44 ، المادة 09 مكرر، ص 14.

المطلب الثاني: مزايا النظام الاستثنائي (الخاص) للاستثمار

تستفيد من مزايا خاصة:

- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتفيض إلى تنمية مستديمة[1].

تستفيد الاستثمارات المتضمنة للنشاطات غير المستثناة من المزايا والمنجزة في المناطق المذكورة سابقا، من المزايا الآتية:

أولا: مرحلة إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالألف (2 ‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره، المادة 10، ص 6.

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية[1].

ثانيا: مرحلة مباشرة الاستغلال:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار[2].

تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، تحدد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار.

يمكن أن تخص المزايا التي يمكن منحها للاستثمارات المذكورة أعلاه كلا أو جزءا من المزايا الآتية[3]:

1-1 مرحلة الإنجاز: لمدة أقصاها خمس (5) سنوات

- إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 12-12 و المتضمن قانون المالية لسنة 2013، رئاسة الحكومة، الجزائر، 26 ديسمبر 2012 العدد 72، المادة 11، ص 14.

[2] نفس المرجع، سابقا.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 13-08 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014، مرجع سبق ذكره، المادة 12 مكرر 01، ص 19.

- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها؛
- إعفاء من حقوق التسجيل في ما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛
- إعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية المخصصة للإنتاج؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية.

كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

1-2 مرحلة الاستغلال:

لمدة أقصاها 10سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

زيادة على المزايا المذكورة أعلاه، يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به.

- دون المساس بقواعد المنافسة، يؤهل المجلس الوطني للاستثمار، ولمدة لا تتجاوز 05 سنوات، لمنح إعفاءات أو تخفيضات على الحقوق أو الضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المفروض على أسعار سلع ناتجة عن الاستثمار والتي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة.

المطلب الثالث: الضمانات الممنوحة للمستثمرين ضمن قانون الاستثمار في الجزائر

- يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب مثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار؛
- ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية[1]؛
- لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة[2].
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف[3]؛
- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص[4].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره، المادة 14، ص7.
[2] نفس المرجع، المادة 15، سابقا.
[3] نفس المرجع، المادة 16، سابقا.
[4] نفس المرجع، المادة 17، سابقا.

خاتمة الفصل:

انطلاقا من المعلومات السالفة التي تناولناها يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري فله تأثير مفيد على الدول المضيفة من خلال المكاسب التي تحققها هاته الأخيرة، إلا أنه لا يمكن المبالغة فيه بالشكل الذي يعكس ضعف مؤسسات تلك الدول وليس قوتها.

وانطلاقا مما سبق ذكره في هذا الفصل فإن التحفيز الجبائي يعتبر عاملا مهما في الاقتصاد، فالتفكير في إيجاد حلول للنهوض والارتقاء بالاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي جعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة الإغرائية فهي تتحمل خسائر وأعباء من أجل تسهيلات تقدمها لتشجيع الأفراد على اقتناء الاستثمارات.

كما أن الدولة عند تقديمها لمجمل الامتيازات والتحفيزات تقوم بتنظيمها في شكل قوانين حيث أن هناك امتيازات تمنح في إطار قوانين المالية التي تصدر كل سنة إن لزم الأمر وامتيازات تمنح في إطار قوانين الاستثمار.

الفصل الثاني: دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر

مقدمة الفصل:

تعد الجزائر من بين البلدان التي أبدت رغبتها للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال توجيه اهتماماتها في مواكبة التغيرات العالمية، وهذا بتطبيقها لبرامج الإصلاح الهيكلي بغية تهيئة المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، ومن بين الإصلاحات التي قامت بها سن قوانين تخص الاستثمار تحمل في طياتها جملة من الضمانات والتحفيزات الجبائية تهدف من خلالها إلى جذب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا للدور الكبير الذي يلعبه هذا الأخير في النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم ها الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم والمقومات.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: العراقيل والحلول المقترحة وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم والمقومات

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية يرجع إلى عدد من العوامل يقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل، وهي تعد من أهم المشكلات التي تواجه الدول، ولذا كان اتجاه الحكومات إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

هناك أكثر من تعريف لمناخ الاستثمار نذكر منها:

يقصد بمناخ الاستثمار " البيئة التي يمكن للقطاع الخاص –الوطني والأجنبي– أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمار"[1].

يقصد بمناخ الاستثمار "مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية"[2].

ويتضح مما سبق أن المناخ الاستثماري يشمل على مجموعة من العناصر المتشابكة والمترابطة والتي تتفاعل فيما بينها لتخلق ظروف مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فمناخ الاستثمار لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية بل يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية السائدة في البلد المعني.

---

[1] مرغاد سناء، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] زغبة طلال، "واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، جامعة المسيلة، 2012، ص 205.

المطلب الثاني: مقومات مناخ الاستثمار[1]

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية على مقومات أهمها:

أولا: المناخ الاقتصادي

إن الاستثمار هو قرار اقتصادي قبل كل شيء آخر، لذلك نجد غالبية المستثمرين يعطون أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي الذي يشتمل على:

1- **البنية التحتية:** يعتبر توفر البينة التحتية من شبكات المواصلات والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية من العوامل التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس فقط من حيث حجم الاستثمارات المستقطبة بل أيضا من حيث توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق المحرومة في القطر المعني؛

2- **السياسات المالية والنقدية:** إن وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة من شأنها أن تعمل على جذب المستثمرين الأجانب، وذلك أن التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية يثير عدم الثقة لدى المستثمرين الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار والمقصود باستقرار السياسات هو أن تدار السياسات المالية والنقدية بطرق مدروسة بعيدا عن الارتجالية؛

3- **الجهاز المصرفي والمالي:** إن الجهاز المصرفي والمالي يلعب دورا في تعميق وتوسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية التقليدية والجديدة التي يقدمها، كما أن مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر تدعم نمو القطاع الخاص وعملية الإصلاح الاقتصادي، وتساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

4- **حجم السوق:** يعتبر حجم السوق أحد العناصر الأساسية لإقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها، وذلك لأن حجم الإنتاج فيها يتوقف على إمكانية تسويقه محليا أو

[1] المرجع السابق، ص 206.

خارجيا، فكلما كبر حجم السوق المحلي، يؤدي ذلك إلى نشوء وفرات الحجم، بالإضافة إلى زيادة معدل نموه وتكون فرص الاستثمار جيدة.

ثانيا: المناخ السياسي والأمني

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطا ضروريا لأي استثمار محلي أو أجنبي، فكل ما يبذل من جهود في سبيل توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات قد تذهب أدراج الرياح؛ اذا سادت روح التشاؤم في أوساط المستثمرين، ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل كالنمط السياسي المتبع، موقف الأحزاب السياسية من الاستثمار الأجنبي، مدى تحكم المؤسسة العسكرية في شؤون البلد.

ثالثا: المناخ القانوني

يعتبر الوضع التشريعي من بين العوامل التي يوليها المستثمر الأجنبي اهتماما كبيرا قبل اتخاذ قرار الاستثمار، كونه العامل الذي يحكم وينظم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة التي يستثمر فيها، والاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية، الأمر الذي يشير إلى فاعلية القانون ومدى توافر نظام قضائي فعال وعادل وسلطة تنفيذية محايدة.

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2011-2015)

نستعرض بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية لنوضح مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2011-2015):

أولا: المؤشرات الاقتصادية

سنتناول بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01) المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2015).

المؤشرات / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	الوحدة
الناتج المحلي الإجمالي	200	204.33	209.04	213.59	166.84	مليار دولار
معدل التضخم	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	نسبة %
عدد السكان	36.71	37.49	38.3	39.11	40.4	مليون نسمة
الاحتياطات الدولية	191.37	200.59	201.44	186.35	150.60	مليار دولار
مؤشر القدرة التنافسية	86	87	110	100	79	رتبة
مؤشر الحرية الاقتصادية	52.40	51	49.60	50.80	48.90	نقطة
الفساد	112	105	94	100	88	رتبة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المواقع التالية:

Voire:
http://ar.tradingeconomics.com/algeria/indicators , 08/04/2017, 16h30.
http://ar.knoema.com/atlas/ , 08/04/2017, 17h30.

- **الناتج المحلي الإجمالي:** نلاحظ أن قيمته ارتفعت من 2011 إلى 2014، وانخفضت قيمته بنسبة كبيرة سنة 2015، وهذا راجع إلى انخفاض عائدات البترول والتي كانت نتيجة انخفض الشديد لأسعار البترول تلك السنة؛
- **معدل التضخم:** ارتفع بنسبة كبيرة سنة 2012 ثم انخفضت نسبته لسنتي 2013 و2014 ثم ارتفعت سنة 2015؛
- **عدد السكان:** ارتفع عدد السكان بنسبة منتظمة خلال هذه السنوات؛
- **الاحتياطات الدولية:** ارتفعت الاحتياطات إلى غاية سنة 2013 بعدها انخفضت بشكل مستمر وبنسبة كبيرة، وهذا راجع انخفاض عائدات البترول من العملة الصعبة؛

- **مؤشر القدرة التنافسية:** نلاحظ تراجع رتبة الجزائر في هذا المؤشر إلى غاية سنة 2013 بعدها تتحسن رتبة الجزائر لتصل سنة 2015 إلى رتبة 79؛
- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** هو مؤشر على سلم 100 نقطة انخفضت قيمته من سنة 2011 إلى غاية 2013 ثم ارتفعت قيمته سنة 2014 ثم انخفضت قيمته مرة أخرى سنة 2015؛
- **الفساد:** تحسنت رتبة الجزائر في مؤشر اقل دول فساد بتراجع مراتبها خلال سنوات من سنة 2011 إلى غاية 2013 ثم ارتفعت سنة 2014 ثم انخفضت سنة 2015.

ثانيا: المؤشرات المالية

فيما يخص الإحصائيات فإنها لم تتوفر لدينا سوى للسنوات ما بين 2012 و2015:

الجدول رقم (02) المؤشرات المالية خلال الفترة (2012-2015).

المؤشرات / السنوات	2012	2013	2014	2015
إيرادات الميزانية (مليار دينار)	6339.3	5940.9	5738.4	5103.1
إيرادات المحروقات نسبتها إلى الإيرادات الكلية	66%	61.9%	59%	46.5%
إيرادات خارج المحروقات نسبتها إلى الإيرادات الكلية	34%	38.1%	41%	53.5%
حالة الميزانية	عجز	عجز	عجز	عجز

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على:- التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2013، ص ص 85-86.
- التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2015، ص ص 77-78.

- **إيرادات الميزانية:** نلاحظ انخفاضها مع مرور السنوات، وذلك لتراجع عائدات المداخيل من المحروقات؛
- **إيرادات المحروقات نسبتها إلى الإيرادات الكلية:** تنخفض مع مرور الوقت؛
- **إيرادات خارج المحروقات نسبتها إلى الإيرادات الكلية:** ترتفع مع مرور السنوات، حيث أن هذا الارتفاع آلي بسبب تراجع إيرادات المحروقات؛
- **حالة الميزانية:** تميزت بالعجز على مدار سنوات.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد هدفت سياسة التحفيز الجبائي إلى استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خارج قطاع المحروقات، لذا فإن دراستنا ستتركز خارج هذا القطاع.

المطلب الأول: بيانات التصريح بالاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2002-2015)

أولا: حسب نوع الاستثمار

تم تصنيف عدد المشاريع وقيمتها ومناصب الشغل حسب نوع الاستثمار من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03) المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002-2015).

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	59563	99	9100521	79	904762	87
الاستثمار الأجنبي	676	1	2471691	21	129254	13
المجموع	60239	100	11572213	100	1034016	100

Source:
voire: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015 , 06/02/2017, 14h15.

من خلال هذه الإحصائيات نجد بأن الاستثمار الأجنبي نسبته ضعيفة جدا إلى نسبة الاستثمار المحلي بمقدار 01 %، أما فيما يخص تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي فإن نسبتها معتبرة بمقدار 21 % مقارنة بعدد المشاريع، وهذا وإن دل على شيء فإنه يدل على حجم المشاريع المستثمر فيها من قبل المستثمر الأجنبي، والتي تتطلب تمويلا كبيرا، كما أن الاستثمار الأجنبي ساهم في فتح مناصب شغل بنسبة 13 %، ولكن تبقى نسبة ضعيفة.

ثانيا: المشاريع التي تشرك أجانب

تتميز الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة بالتنوع وعدم التوازن من حيث عدد المشاريع، وقيمتها، وكذا مناصب الشغل المستحدثة.

الجدول رقم (04) المشاريع الاستثمارية حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002-2015).

المناطق	عدد المشاريع		القيمة بمليون دينار جزائري		مناصب الشغل	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
أوروبا	377	55.77%	898192	36.34%	76709	59.35%
بما فيها الاتحاد الأوروبي	274	40.53%	563346	22.79	39939	30.90%
آسيا	68	10.06%	119506	4.83%	8607	6.66%
أمريكا	16	2.37%	65636	2.66%	3346	2.59%
الدول العربية	200	29.59%	1267592	51.28%	37842	29.28%
إفريقيا	1	0.15%	27799	1.12%	400	0.31%
أستراليا	1	0.15%	2974	0.12%	264	0.20%
متعدد الجنسيات	13	1.92%	89992	3.64%	2086	1.61%
المجموع	676	100%	2471691	100%	129254	100%

Source: voire: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015 , 06/02/2017, 14h15.

-النسبة المئوية من إعداد الطالبين.

- بالنسبة لعدد المشاريع فتحتل أوروبا المرتبة الأولى بنسبة 55.77% بما فيها الاتحاد الأوروبي بنسبة 40.53% ثم الدول العربية المرتبة الثانية بنسبة 29.59% ثم آسيا بنسبة 10.06% ثم أمريكا بنسبة 2.37%.
- أما بالنسبة لقيمة المشاريع فتحتل الدول العربية المرتبة الأولى بنسبة 51.28% ثم أوروبا المرتبة الثانية بنسبة 36.34 % بما فيها الاتحاد الأوروبي بنسبة 22.79 % ثم آسيا ثم أمريكا.
- أما فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة، فاحتلت أوروبا المرتبة الأولى بنسبة 59.35% بما فيها الاتحاد الأوروبي بنسبة 30.90% ثم الدول العربية المرتبة الثانية بنسبة 29.28% ثم آسيا بنسبة 6.66 % ثم أمريكا بنسبة 2.59%.

من خلال المعطيات السابقة يتجلى لنا قيمة ودور أوروبا والدول العربية كشريك استراتيجي حقيقي، حيث استحوذوا على أكثر من 80% من حجم الاستثمارات الأجنبية، وعليه يبقى على الدولة الجزائرية استقطاب الاستثمار الأجنبي من البلدان الآسيوية، ولا ننسى كذلك أمريكا خاصة في القطاعات التي لهم فيها ميزة تنافسية.

ثالثا: تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب قطاع النشاط

إن الدول المتقدمة تتميز بكون التدفقات الواردة إليها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يستقطب الجزء الأكبر منها قطاع الخدمات ويليه بعد ذلك القطاع الصناعي، أما فيما يخص الدول النامية فإن القطاع الصناعي يحتل المراتب الأولى.

الجدول رقم (05) المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2015).

	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الزراعة	10	1.48	3117	0.13	528	0.41
البناء	121	17.90	98996	4.01	21533	16.66
الصناعة	386	57.10	1681400	68.03	71936	55.65
الصحة	6	0.89	13573	0.55	2196	1.70
النقل	21	3.11	13172	0.53	1723	1.33
السياحة	11	1.63	420657	17.02	13128	10.16
الخدمات	120	17.75	151335	6.12	16710	12.93
الاتصالات	1	0.15	89441	3.62	1500	1.16
المجموع	676	100	2471691	100	129254	100

Source: voire: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015 , 06/02/2017, 14h15.

- بالنسبة لعدد المشاريع استحوذ قطاع الصناعة على نسبة 57.10% ثم يأتي قطاع البناء بنسبة 17.90% ثم قطاع الخدمات بنسبة 17.75% ثم تأتي باقي القطاعات بنسب منخفضة جدا وهي على الترتيب التالي: النقل، السياحة، الزراعة، الصحة الاتصالات؛

- بالنسبة لتكلفة المشاريع فاستحوذ قطاع الصناعة على النسبة الأكبر بنسبة 68.03% ثم يأتي قطاع السياحة بنسبة 17.02% ثم قطاع الخدمات بنسبة 6.12% ثم يأتي قطاع البناء بنسبة 4.01% ثم قطاع الاتصالات بنسبة 3.62% ثم تأتي باقي القطاعات بنسب منخفضة جدا؛
- بالنسبة لمناصب الشغل فاستقطب قطاع الصناعة ما نسبته 56.65% ثم يأتي قطاع البناء بنسبة 16.66% ثم قطاع الخدمات بنسبة 12.93% ثم يأتي قطاع السياحة بنسبة 10.16% ثم تأتي باقي القطاعات بنسب منخفضة جدا.

من خلال المعطيات السابقة نجد بأن قطاع الصناعة يفوق دائما نسبة 56% سواء بالنسبة لعدد المشاريع أو تكلفتها أو عدد مناصب الشغل التي يوفرها ثم تأتي القطاعات التالية بنسب متقاربة قطاع البناء، قطاع الخدمات، قطاع السياحة ثم تأتي باقي القطاعات النقل الزراعة، الصحة، الاتصالات بنسب منخفضة جدا، وهذا ما يعكس توجهات الدولة الجزائرية نحو قطاعات معينة وفقا للبرامج الخماسية على مدى السنوات 15 السابقة.

المطلب الثاني: بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2011-2015)

لقد اخترنا هذه الفترة للدراسة لكثرة التعديلات التي طرأت على قوانين الاستثمار، بحيث نريد التعرف على وقع هذه التعديلات على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مشروعات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2011-2015)

سنتناول عدد المشروعات وكذا تكلفتها وعدد الوظائف المستحدثة وعدد الشركات في الجزائر في اطار الاستثمار الأجنبي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06) مشروعات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2011-2015).

العام	عدد المشروعات		التكلفة (مليون دولار)		عدد الوظائف		عدد الشركات	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2011	27	31.03%	1431.6	15.27%	2565	12.39%	24	30.38%
2012	18	20.69%	2376.8	25.34%	4951	23.92%	17	21.52%
2013	16	18.39%	4284.6	45.69%	7298	35.25%	12	15.19%
2014	13	14.94%	535.5	5.71%	2130	10.29%	13	16.46%
2015	13	14.94%	749.4	7.99%	3758	18.15%	13	16.46%
الإجمالي	87	100%	9377.9	100%	20702	100%	79	100%

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، العدد 02، 2016، ص 15.

- بالنسبة لعدد المشاريع ككل تنخفض نسبتها ابتداء من سنة 2011 بنسبة 31.03% إلى أن تستقر في سنتي 2014 و2015 بنسبة 14.94%؛
- بالنسبة لتكلفة المشاريع حيث ارتفعت من نسبة 15.27 % سنة 2011 إلى 45.69% سنة 2013 ثم انخفضت بنسبة كبيرة جدا سنتي 2014 و2015؛
- بالنسبة للتوظيف فكانت النسبة تصاعدية 12.39% خلال 2011 إلى غاية 35.25% خلال 2013 ثم تخفض سنة 2014 وثم ترتفع من جديد سنة 2015؛
- بالنسبة لعدد الشركات في الجزائر فتميز عددها بانخفاض تدريجي خلال مدة 5 سنوات.

بشكل عام من قراءتنا للمعطيات السابقة نجد أن سنة 2013 تمثل السنة المثالية خلال فترة 5 سنوات المعنية بالدراسة فالنسب ترتفع ابتداء من سنة 2011 إلى غاية 2013 ثم تنخفض بعدها.

ثانيا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2011 و2015

تتميز الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب أهم الدول المستثمرة بالتنوع وعدم التوازن من حيث عدد المشاريع، وتكلفتها؛ وكذا مناصب الشغل المستحدثة، وعدد شركاتها العاملة في الجزائر.

الجدول رقم (07) أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2011-2015).

الدولة	عدد المشروعات		التكلفة (مليون دولار)		عدد الوظائف		عدد الشركات	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
إسبانيا	7	8.05%	2232.1	23.80%	2880	13.91%	3	3.90%
قطر	2	2.30%	2150	22.93%	3089	14.92%	2	2.60%
تركيا	2	2.30%	1737.3	18.53%	3342	16.14%	2	2.60%
لوكسمبورغ	1	1.15%	837.3	8.93%	342	1.65%	1	1.30%
المملكة المتحدة	7	8.05%	408.7	4.36%	2659	12.84%	6	7.79%
فرنسا	15	17.24%	376.6	4.02%	1631	7.88%	13	16.88%
جنوب إفريقي	1	1.15%	350	3.73%	638	3.08%	1	1.30%
سويسرا	3	3.45%	286.2	3.05%	561	2.71%	3	3.90%
ألمانيا	6	6.90%	175.8	1.87%	1360	6.57%	6	7.79%
ميانمار (بورما)	1	1.15%	159.8	1.70%	342	1.65%	1	1.30%
أخرى	42	48.28%	664.1	7.08%	3858	18.64%	39	50.65%
الإجمالي	87	100	9378	100%	20702	100%	77	100%

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، العدد 02، 2016، ص 15.

- بالنسبة لعدد المشروعات فاستحوذت فرنسا على ما نسبته 17.24% ثم تأتي كلا من إسبانيا والمملكة المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 8.05% ثم تأتي ألمانيا بنسبة 6.90 % ثم تأتي باقي الدول بنسب أقل؛

- بالنسبة لتكلفة المشاريع فاحتلت إسبانيا المرتبة الأولى ما نسبته 23.80% ثم تليها قطر بنسبة 22.93% ثم تركيا بنسبة 18.53% ثم لوكسمبورغ بنسبة 8.93% ثم تأتي باقي الدول بنسب أقل؛
- بالنسبة للتوظيف فتركيا استقطبت اكبر عدد ممكن من المناصب بنسبة 16.14% تليها قطر بنسبة 14.92% تليها إسبانيا بنسبة 13.91% تليها المملكة المتحدة بنسبة 12.84% تليها فرنسا بنسبة 7.88% تليها أمانيا بنسبة 6.57% ثم باقي الدول بنسب ضعيفة جدا؛
- بالنسبة لعدد الشركات فانفردت فرنسا بالنسبة الكبيرة حيث بلغت 16.88% والدولة التي احتلت المرتبة الثانية ألمانيا بنسبة 7.79 % ثم تأتي باقي الدول بنسب ضعيفة ومتقاربة.

من خلال المعطيات السابقة ففرنسا تحتل المرتبة الأولى من خلال عدد المشاريع وكذا عدد الشركات، أما فيما يخص تكلفة المشاريع فاحتلت إسبانيا المرتبة الأولى ثم تليها قطر ثم تركيا، أما فيما يخص استقطاب اليد العملة فاحتلت تركيا المرتبة الأولى ثم قطر ثم إسبانيا.

ثالثا: توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (مليون دولار) بين 2011 و2015:

نستعرض من خلال الجدول التالي توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة:

الشكل رقم (01) توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2011-2015).

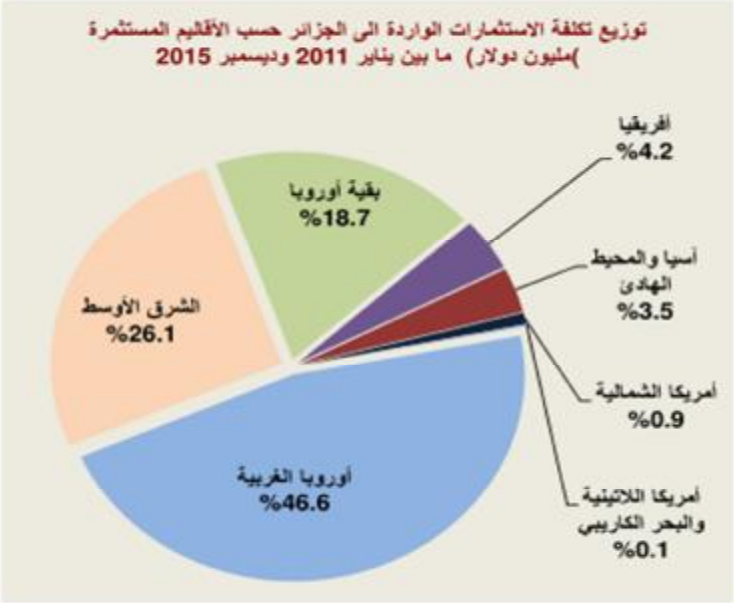

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، العدد 02، 2016، ص 15.

نلاحظ أن أوروبا الغربية والذي يقصد منها الاتحاد الأوروبي تستحوذ على ما نسبته 46.6% ثم تحتل الدول العربية أي دول الشرق الأوسط المرتبة الثانية بنسبة 26.1 % ثم ثالثا باقي أوروبا بنسبة 18.7% ثم تأتي باقي أقاليم العالم بنسب ضعيفة جدا.

رابعا: أهم الشركات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2011-2015)

من خلال الجدول التالي سنتناول أهم الشركات المستثمرة في الجزائر:

الجدول رقم (08) أهم الشركات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2011-2015).

الشركة	البلد	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)
Grupo Ortiz Construction y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	5	2209
Qtar Petroleum (QP)	قطر	1	2000
Taypa Tekstil	تركيا	1	900
ArcelorMittal	لوكسمبورغ	1	837
Tosyali Holding	تركيا	1	837
Pretoria Portland Cement (PPC)	جنوب إفريقيا	1	350
LafargeHolcim	سويسرا	1	277
Shwe Taung	ميانمار (بورما)	1	160
Clarke Group	المملكة المتحدة	1	156
Ooredoo (Qatar Telecom)	قطر	1	150
Other Companies		73	1502
الإجمالي		87	9378

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، العدد 02، 2016، ص 15.

كما هو ملاحظ في الجدول أعلاه إن أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر مرتبة ترتيبا تنازليا وذلك من حيث عدد المشاريع المتحصلة عليها، وكذا تكلفة هذه المشاريع، ففي المرتبة الأولى الشركة الإسبانية (Grupo Ortiz Construction y Servicios Del Mediterraneo) بـ 5 مشاريع تكلفتها تفوق 2 مليار دولار، أما في المرتبة الثانية الشركة القطرية ((Qtar Petroleum (QP) بمشروع تكلفته 2 مليار دولار، أما المرتبة الثالثة الشركة التركية (Taypa Tekstil) بمشروع تكلفته 900 مليون دولار، ثم تتوالى الشركات تباعا من حيث تكلفة المشاريع، ولكن ما يلاحظ يوجد شركتين قطرتين وشركتين تركيتين ضمن أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر.

خامسا: توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي (مليون دولار) ما بين عامي 2011 و2015 :

نستعرض من خلال الشكل التالي توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي:

الشكل رقم (02) توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسي التوزيع القطاعي خلال الفترة (2011-2015).

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، العدد 02، 2016، ص 15.

ما يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الاستثمار في المعادن حوالي 3.7 مليار دولار ثم العقارات 1.7 مليار دولار ثم البناء ومواد البناء 1.3 مليار دولار ثم المنسوجات حوالي مليار دولار، ثم تأتي باقي القطاعات بتكاليف أقل.

المطلب الثالث: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2011-2015)

سوف نستعرض حجم تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والصادرة منها خلال الفترة (2011-2015) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09) حجم تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والصادرة منها خلال الفترة (2011-2015).

الاستثمار الأجنبي المباشر		الوحدة	2011	2012	2013	2014	2015
التدفقات	الواردة	مليون دولار	2580.35	1499.42	1692.89	1506.73	-587.3
	الصادرة	مليون دولار	533.51	-41.30	-268.29	-18.30	103.22
الأرصدة	الواردة	مليون دولار	22120.56	23619.98	25312.87	26819.60	26232.29
	الصادرة	مليون دولار	2046.24	2004.94	1736.65	1718.35	1821.57

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، العدد 02، 2016، ص 15.

- بالنسبة للتدفقات الواردة للجزائر فلقد ارتفعت سنة 2012 ثم انخفضت قيمتها خلال السنوات اللاحقة لتصل في سنة 2015 لقيمة سلبية تقدر بـ (587.3-) وهذا دلالة على تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي وتقليص الشركات لقيمة رؤوس أموالها في الجزائر؛
- بالنسبة للتدفقات الصادرة من الجزائر كانت مرتفعة سنة 2011 هذه السنة ما يميزها هو الأحداث السياسية في المنطقة ما يسمى الربيع العربي، أما سنة 2012 فكانت قيمتها سلبية استرجاع وتخفيض رؤوس الأموال في الخارج وزادت القيمة السلبية سنة 2013 ثم انخفضت القيمة السلبية بنسبة كبيرة، أما ما يميز سنة 2015 هو عودت القيمة الإيجابية لمبلغ التدفقات الصادرة؛

- بالنسبة للأرصدة الواردة للجزائر فكانت تزداد تدريجيا كل سنة إلى أن وصلت سنة 2015 والتي انخفضت فيها قيمة الأرصدة عن سنة 2014، وتفسير ذلك راجع للقيمة السلبية للتدفقات الواردة للجزائر سنة 2015؛
- بالنسبة للأرصدة الصادرة من الجزائر فكانت قيمتها تنخفض سنويا إلى أن ارتفعت قيمتها سنة 2015 عن سنة 2014.

ولتحليل الوضع الخاص بالتدفقات الواردة إلى الجزائر والصادرة منها عام 2015 نستعرض ما جاء في مقال صحفي "**الجزائر تسجل أسوأ حصيلة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2015**"[1]

كشف آخر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة عن أسوأ حصيلة للجزائر في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2015، حيث سجلت الجزائر حصيلة سالبة بقيمة 587 مليون دولار، ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لاتزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية، وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق، كما ساهم غياب الاستثمار في القطاع الطاقوي في تسجيل الجزائر مثل هذه الحصيلة أيضا.

بين تقرير الهيئة الأممية الذي حمل عنوان "التقرير العالمي للاستثمار 2016: جنسية المستثمر، تحديات سياسية" تراجعا غير مسبوق للتدفقات المالية باتجاه الجزائرية، حيث سجلت الجزائر أسوأ حصيلة لها على الإطلاق منذ عشرية من الزمن، بل أضحت من بين الدول القليلة التي تسجل ناتجا سلبيا، في ظل التردد الذي يتسم به سلوك المستثمرين الأجانب حيال سوق يعتبر من بين أعقد الأسواق في المنطقة.

واستنادا إلى التقرير دائما، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر عرفت تقلبات كبيرة، ولكن الملاحظ أن قطاع الطاقة شكل أحد أهم المصادر خلال السنوات الماضية، إلا أن

[1] حفيظ صواليلي، الجزائر تسجل أسوأ حصيلة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2015، جريدة الخبر، (09-08-2016).

دخول القطاع في أزمة وغياب البدائل جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشح، كما أن القوانين والتشريعات المعتمدة، بما في ذلك إلزام المستثمرين بقاعدة 51 و49 في المائة في كل القطاعات وفروع النشاط، وغياب رؤية واضحة المعالم مع التغييرات المستمرة في القوانين، جعل التردد سيد الموقف.

وتظل الجزائر من بين أقل البلدان استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة سنة 2015، بل إنها جاءت في مؤخرة دول شمال إفريقيا، إذ نجحت مصر في استقطاب 6.885 مليار دولار استثمارات، مقابل 3.162 مليار دولار للمغرب و1.002 مليار دولار لتونس رغم الظرف الصعب الذي مرت به، بل إن ليبيا سجلت 726 مليون دولار استثمارات وهي بلد يعيش حالة عدم استقرار.

واستقطبت السودان 1.737 مليار دولار استثمارات عام 2015، فيما بلغت قيمة الاستثمارات في غانا 3.192 مليار دولار، مقابل 3.064 مليار دولار لنيجيريا و2.168 مليار دولار لإثيوبيا و3.711 مليار دولار لموزمبيق.

بالمقابل، سجلت الاستثمارات الجزائرية في الخارج حصيلة متواضعة بحوالي 103 مليون دولار سنة 2015، وإن كانت أفضل من السنة التي سبقتها والتي سجلت ناتجا سلبيا بـ18 مليون دولار، ما يعكس أيضا انكماش نشاط الشركات الجزائرية على رأسها سوناطراك. وأشار التقرير إلى أن سوناطراك تمثل أكبر نشاط للاستثمار في الخارج، حيث قامت بعدد من العمليات في إفريقيا بالخصوص مثل مالي والنيجر، ولاحظ التقرير أيضا أن تحرير الاقتصاد وخوصصة الأصول الخاصة بالشركات العمومية يمكن أن يعطي دفعا للتدفقات المالية الأجنبية في الجزائر، مصنفا هذه الأخيرة ضمن البلدان التي تضع قيودا عديدة في عدة قطاعات، في ظل إشراف الدولة على تسيير الاقتصاد، وبعد أن كان قطاع الطاقة يغطي على حجم الاستثمارات الأجنبية، فإن الأزمة التي يعيش فيها كشفت عن اختلالات بنية الاقتصاد الجزائري، في انتظار إصلاح فعلي لمنظومة تسيير الاقتصاد وإرادة فعلية للقضاء على بعبع البيروقراطية وانتشار الفساد.

المبحث الثالث: العراقيل والحلول المقترحة وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لم تكن التحفيزات الجبائية العامل الأساسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هذا ما تم التوصل إليه، وعلى هذا الأساس يجب تحديد مختلف العراقيل التي حالت دون استقطاب حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرجوة، وإيجاد حلول لمختلف هذه العراقيل مع تحديد آفاق الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: العراقيل التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد سعت الجزائر جاهدة في سبيل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير شروط ضرورية محفزة له، وفي المقابل هناك العديد من العراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك والتي يمكن إدراجها كما يلي:

أولا: العراقيل الطبيعية والمادية

1- العراقيل الطبيعية(مشكل العقار)[1]

حيث يعد إجراء الحيازة على العقار هو أهم مؤشر في اتخاذ قرار الاستثمار ومن أجل ذلك عملت السلطات على تحرير سوق العقار، إلا أن ميدان العقار يبقى معقدا، حيث يرى بعض المستثمرين أنه من أجل الحصول على قطعة عقار في سبيل الاستثمار يستغرق الأمر سنوات وذلك بسبب تدخل العديد من الهيئات لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار، إضافة إلى العديد من المشاكل نذكر منها:

- تأخر أو طول مدة دراسة ملف طلب قطعة الأرض؛
- التكلفة الباهظة للأراضي المخصصة للاستثمار؛

[1] رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص53.

- الاختلاسات والتعسف في منح الأراضي التي كانت موجهة للقطاع الصناعي والتي حولت إلى استعمالات ذات مصالح ذاتية؛
- مشكل العقلانية في تخصيص الأراضي للنشاطات الموافقة؛
- وجود عدة أراضي في مناطق صناعية غير مسجلة وطول مدة تخصيص العقار الصناعي؛
- التشريع الخاص بالعقار متناثر بين عدة نصوص غير واضحة للإدارة ولا حتى للمتعاملين الاقتصاديين مما يضاعف من لا شفافية الإجراءات؛
- تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي؛
- تدهور المحيط الطبيعي من التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية[1].

2- العراقيل المادية[2]

ضعف المنظومة المصرفية الجزائرية مقارنة بدول أخرى بنفس مستوى الجزائر، حيث أن معظم البنوك في الجزائر بنوك عمومية، وأيضا يتميز النظام المصرفي الجزائري بمراقبة دائمة للدولة، والتي تفرض عليه قراراتها، مما يؤدي إلى غياب المنافسة وضعف نوعية الخدمات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين ولعل من أهم أبرز ما يعرقل البنوك والمستثمرين هي:

- غياب القروض الممنوحة من دون ضمانات؛
- غياب المؤسسات المالية المختصة؛
- قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار.

[1] صياد شهيناز، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013، ص103.

[2] رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص54.

كما أسفر تقرير لوكالة ترقية ودعم الاستثمار بعض العراقيل التي يواجهها المستثمرين ومنها:

- يستغرق البنك وقتا طويلا يقارب السنة في حين يتراوح في المغرب وتونس بين 3 و4 أشهر؛
- يشترط البنك ضمانات باهظة من المقاول قد تصل في بعض الأحيان إلى ضعف قيمة المشروع؛
- رغم أن انخفاض معدلات الفائدة إلا أن ذلك يبقى غير كافي لتحقيق ديناميكية كبيرة لانعاش الاستثمار.

ثانيا: العراقيل الاقتصادية والسياسية

1- العراقيل الاقتصادية[1]

لقد تعددت العراقيل الاقتصادية التي زادت من تردد المستثمرين الأجانب في اقتحام السوق الجزائرية، هذا التردد مبني على التخوف الكبير اتجاه هذه العراقيل التي تفوق في حجمها أو نتائجها التحفيزات التي أقرتها الدولة في هذا المجال، ونجد أن هذه العراقيل قد تعيق سياسة السوق المفتوحة التي تبنتها الجزائر اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها لتشجيع المتعاملين الأجانب على إزالة مخاوفهم ومن العراقيل ما يلي:

- سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء التسيير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية حيث تتميز بالبطء الكبير في تسريح السلع وكذا عامل البيروقراطية كل ذلك حال دون توفير الشروط الضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية التي تتطلبها التبادلات التجارية الحديثة؛

[1] المرجع السابق، ص55.

- غموض بعض الجوانب القانونية والتنظيمية في عملية الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية الأمر الذي حال دون تشجيع الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار؛
- قاعدة الاستثمار 49/51 التي تعتبر أكبر نقطة منفرة للمستثمرين إلى جانب التدخل القوي للحكومة في القطاع الاقتصادي وغياب الشفافية في القطاع الاقتصادي والعراقيل التي تعترض عملية تحويل الأرباح نحو الخارج فضلا عن غياب تشريعات قوية لحماية الملكية الفكرية التي تعتبر الحلقة الأساسية في جلب الشركات العاملة في حقل التكنولوجيا[1]؛
- تسببت سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، في تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة "الأورو"، حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري، وكان صندوق النقد الدولي قد أكد أن قيمة الدينار الجزائري "مضخمة" ولا تعكس القوة الحقيقية للعملة، ودعا السلطات العمومية الجزائرية، على لسان رئيس بعثة صندوق النقد الدولي (FMI) بالجزائر السابق، زين زيدان، إلى مراجعة سياسة الازدواجية بين القيمة الإدارية من ناحية وقيمة العملة الحقيقية، والتي تخفض قيمة العملة إلى مستويات أقل بالنظر إلى معطيات ترتبط بهشاشة الاقتصاد الوطني، المرهون بمداخيل الريع البترولي غير المستقرة[2].

2- العراقيل السياسية والأمنية[3]

كما هو معلوم لدى الجميع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة أمران مرهونان بمدى استقرار الوضعية الأمنية والسياسية للدول، حيث لا يمكن إنكار دور هذا الأخير في معادلة جلب الاستثمار، حيث أن الجزائر عانت من:

[1] عبد الوهاب بوكروح، قاعدة 49/51 وعدم استقرار التشريعات أهم عراقيل الاستثمار الأجنبي بالجزائر، جريدة الشروق، (21-05-2014)..

[2] ب. سعيد، سياسة التعويم سبب انحدار العملة الوطنية، جريدة الخبر، (18-08-2015).

[3] رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص56.

- أزمة أمنية حادة التي تعود بذورها إلى أحداث أكتوبر 1988؛
- كما كادت أن تنتقل للجزائر عدوى ما يسمى بالربيع العربي؛ حيث بدأت مظاهرات عارمة بالعاصمة بسبب غلاء المعيشة 2011/01/05 شهدت مختلف المدن الجزائرية احتجاجات، أدت إلى صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الأمن، بسبب "ارتفاع مجنون لأسعار المواد الغذائية مع بداية العام الجديد" بعدها اتخذت الجزائر إجراءات لتفادي هذه الأزمة[1]؛
- إشكالية تأمين الحدود لعدم الاستقرار الأمني في دول الجوار؛
- في بداية 2013 خضعت السلطات الجزائرية لاختبار حقيقي، فبعد أسبوعين من بداية السنة كانت الجزائر على موعد مع أكبر هجوم يستهدف الأمن الوطني تنفذه جماعة إرهابية جاءت من خارج الحدود، حيث لم يتوقع أحد أن تتمكن مجموعة مسلحة كبيرة العدد من التسلل إلى موقع استراتيجي وتسيطر عليه، في 2013/01/17 شن الجيش الجزائري هجوما على موقع الرهائن، خلال هذا الهجوم حرر بعض الرهائن وقتل آخرين[2].

ثالثا: العراقيل القانونية والإدارية

1- العراقيل القانونية

- إن كثرة القوانين وعدم استقرارها طيلة العشرية الأخيرة في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين حيث يزرع فيهم الشك والخوف، خاصة وأننا نعلم أن المستثمر يرغب في ممارسة نشاطه في ظل اطار قانوني واضح وثابت[3]؛
- عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها؛

[1] رانيا سليمان، الجزائر: مظاهرات عارمة بالعاصمة بسبب غلاء المعيشة، "http://www.algeriachannel.net"، (05-01-2015).
[2] محمد بن أحمد، الجيش توقع سقوط 100 قتيل في تيقنتورين، جريدة الخبر، (08-01-2014).
[3] رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص57.

- عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية[1].

2- العراقيل الإدارية

- البيروقراطية والرشوة أكبر عائق أمام الاستثمار الأجنبي[2]: إن الرشوة والبيروقراطية أكبر عائق يقف أمام المستثمرين الأجانب الذين أضحوا ينفرون من الاستثمار في الجزائر، مشيرين إلى رفض ما معدله 38.5 من الملفات الاستثمارية، إضافة إلى البيروقراطية التي حولت الاستثمار الأجنبي إلى وجهات أخرى غير الجزائر؛
- الجزائر من بين أكثر دول العالم فسادا بعدما حازت على المرتبة 88 من مجموع 168 دولة محل دراسة عبر العالم، وقد أكسب الترتيب الحالي للجزائر 12 مرتبة مقارنة بتصنيف سنة 2014، والذي نالت من خلاله المرتبة 100 من مجموع 175 دولة محل دراسة في مؤشر تفشي الفساد بدول العالم. وتحصلت الجزائر في الدراسة على المرتبة التاسعة عربيا بمؤشر قدر بـ 36 متقاسمة الرقم مع المغرب ومصر، ويهتم مؤشر الفساد العالمي بقياس مستويات الفساد في القطاع العام في 168 بلدا حول العالم استنادا على رأي خبراء في هذا المجال، ويتم منح الدول درجات تتراوح ما بين 0 و100 درجة، وبينت المنظمة أن الدرجات المتدنية تعكس انتشار الرشوة على نطاق واسع، وعدم تطبيق عقوبة للفساد إضافة إلى كثرة المؤسسات التي لا تستجيب لاحتياجات المواطنين[3].

[1] صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص105.

[2] نبيل بوحودة، البيروقراطية أكبر عائق أمام الاستثمار الأجنبي، جريدة الفجر، (21-02-2014).

[3] لا يوجد ، منظمة الشفافية الدولية تدرج الجزائر في قائمة أكثر دول العالم فسادا، جريدة الصوت الآخر، العدد 824، (27-01-2016).

المطلب الثاني: الحلول المقترحة

هناك العديد من الحلول لاقتراحها من لمعالجة مشاكل وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها[1]:

- توفير كل المعلومات الخاصة بالاستثمار؛
- توفير المناخ والمحيط الملائم الخاص بالاستثمار؛
- المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
- تطهير المحيط من البيروقراطية؛
- القضاء على الرشوة بأنواعها ومهما كانت مغرياتها؛
- إنجاز سوق مالية متطورة وكفأه ومفتوحة أمام رؤوس الأموال الأجنبية؛
- السعي لاستقرار المحيط التشريعي والسياسي؛
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية والتوسع مستقبلا في مجال النشاطات المختلفة؛
- التخطيط السليم والاستراتيجي للاستثمار الأجنبي؛
- تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة؛
- السعي الدائم لحل المشاكل التي تواجه المستثمرين الأجانب أول بأول وعدم تركها تتفاقم لتتولد عنها مشاكل أكثر صعوبة وأشد خطورة؛
- عدم السعي إلى الاستثمار فقط في المشاريع التي تهدف إلى تحقيق العوائد والأرباح بل اللجوء إلى المشاريع الإنتاجية التي تخدم القطاعات الاقتصادية للبلد وتنميتها وتعود بالفائدة على المستثمر الأجنبي وكذا الدولة الجزائرية.

[1] رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص64.

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: قطاع الزراعة[1]

1- أهم المميزات الرئيسية للزراعة الجزائرية:

- تعدد البيئات المناخية الزراعية؛
- استخدام كميات منخفضة من المواد الكيميائية؛
- سوق كبير (الأسواق المحلية والمجاورة الخارجية: البحر الأبيض المتوسط والبلدان الإفريقية والعربية)؛
- إمكانية توفير المنتجات وتزويد السوق على مدار السنة وحتى في غير المواسم.

2- الفروع الزراعية المطلوب تنميتها:

- استصلاح الأراضي الزراعية؛
- تطوير المذابح المدمجة؛
- تشجيع مشاريع الشراكة العامة–الخاصة في إطار المزارع النموذجية؛
- تطوير المكننة الزراعية؛
- تطوير الأنظمة المقتصدة للمياه؛
- تطوير التخصيب لتعزيز إنتاج المدخلات الزراعية لمختلف الشعب؛
- إنشاء وتطوير مشاتل عصرية؛
- تطوير الزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية المتعددة القبب)؛
- تطوير زراعة الأعلاف (الصفصفة، استنبات الأعلاف)؛
- تثمين الإنتاج الزراعي في شعب اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الخضر، الفواكه، الحليب...الخ؛
- تثمين المنتجات الموطنة (التمور، الزيتون، العسل، عنب الطاولة)؛

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture , 14/04/2017, 10h30.

- تطوير قدرات الحفظ والتخزين تحت التبريد.

ثانيا: قطاع الصيد والموارد المائية[1]

هناك العديد من الفرص الممنوحة في هذا القطاع نذكر منها:

- اقتناء سفن للصيد؛
- اقتناء مواد وتجهيزات الصيد؛
- تجديد السفن وإعادة تجهيزها بمحركات؛
- وحدات دعم وسائل الإنتاج (وسائل الترميم وآلات رفع الأثقال ووسائل تجفيف السفن وكذا صنع وتصليح السفن وصناعة عتاد الصيد)؛
- وحدات دعم الإنتاج (وحدات التبريد، مستودعات مبرّدة وأنفاق تجميد وتحويل وتوزيع)؛
- تربية الحيوانات والنباتات البحرية؛
- تربية المائيات على المستوى القاري؛
- تربية المائيات في الصحراء.

ثالثا: قطاع الصناعة[2]

وضعت الجزائر مؤخرا استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، حيث تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة، كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، التنمية ووضع أليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية.

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-la-peche , 14/04/2017, 10h30.
[2] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie , 14/04/2017, 10h30.

رابعا: قطاع السياحة[1]

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

تسعى الجزائر إلى إعطاء قطاع السياحة أبعاد بالنظر إلى قدراته ومميزاته، ويتعلق الأمر بتطوير السياحة الوطنية كأحد محركات التنمية المستدامة والداعمة للنمو الاقتصادي، حيث يسجل هذا الهدف في إطار السياسة العامة لتهيئة الإقليم والتي ترجمت بتبني استراتيجية مرجعية ورؤية لأفاق 2030، من خلال وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، والمقرر بالقانون رقم 01-20ل 29يونيو 2010 المتعلق بالموافقة على مخطط وطني لتهيئة الإقليم، حيث يهدف هذا المخطط إلى خلق توازن لتموقع السكان والأنشطة عبر التراب الوطني وكذا تطوير جاذبية الأقاليم، ويرتكز خصوصا على تنظيم فضاءات للبرمجة الإقليمية، وإنشاء أقطاب جاذبة وأخرى للتنمية الصناعية وكذا مدن جديدة يتم من خلالها تنفيذ آليات تسمح بتعميم النمو عبر جميع الأقاليم.

خامسا: قطاع الصحة[2]

يتوقع المخطط التوجهي للصحة للفترة 2009-2025 استثمارات تقدر ب 20 مليار أورو لبناء مرافق صحية جديدة وكذا تحديث المستشفيات الموجودة، حيث في هذا الصدد تم الشروع في الإصلاحات المتعلقة على تفريد وظيفة صيانة البنى التحتية ومعدات المستشفيات وتدريب الهيئات الصحية.

سادسا: قطاع النقل[3]

يعتبر النقل واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد، وعليه فإن تواجد نظم نقل فعالة وشبكات حديثة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والإنتاج على نطاق واسع وحماية البيئة، وقد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا، حيث

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme , 14/04/2017, 10h30.
[2] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-sante , 14/04/2017, 10h30.
[3] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport , 14/04/2017, 10h30.

تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

الاستراتيجية القطاعية:

تهدف الاستراتيجية القطاعية إلى زيادة عروض وسائل النقل من أجل:

- تلبية احتياجات تنقل الأشخاص والبضائع؛
- تحسين نوعية الخدمة لتقليل الزمن والمسافة؛
- الاستجابة للاحتياجات اللوجستية للمتعاملين الاقتصاديين؛
- ضمان التنمية المستدامة مع إعطاء الأولوية للتنوع والربط بين مختلف وسائل النقل.

سابعا: قطاع الطاقات المتجددة[1]

إن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية، وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة. بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030، تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية، حيث إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر ب 000 22 ميغاواط، حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020، بحيث سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في آفاق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27٪ من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء.

إن إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة، سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014.

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables , 14/04/2017, 10h30.

وفقا للأنظمة المعمول بها، فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب، حيث أن تنفيذ هذا البرنامج يحصل على مساهمة معتبرة ومتعددة الأوجه للدولة والتي تتدخل سيما من خلال الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والنتاج المزدوج، وتدعيما لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية " المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مراكز للبحث والتطوير مثل مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز، الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية.

ثامنا: قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات[1]

إن التقدم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبح في غاية الأهمية لبناء اقتصاد كفء قائم على المعرفة والمعلومات، حيث فضلت الدولة الجزائرية تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعلها في قلب استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مجالات تستدعي المساهمة من أجل تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

- تطوير الاقتصاد الرقمي؛
- الحضائر التكنولوجية (الابتكار، البحث والتطوير، صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال)؛
- الخدمات المصرفية الإلكترونية؛
- إدخال خدمات التعليم عن بعد والأرضيات الإلكترونية للخدمات اللوجستية؛
- تكنولوجيا التطبيب عن بعد؛
- البنية التحتية الفضائية؛
- هوائيات والأقمار الصناعية؛
- أنظمة أمن بنوك المعلومات؛
- تحديث خدمات البريد؛
- الخبرة والتكوين؛
- استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالمرفق العمومي (الإدارة الرقمية).

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015 , 14/04/2017, 10h30.

خاتمة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، وواقعه، وكذلك العراقيل والحلول المقترحة، وآفاقه في الجزائر.

وانطلاقا مما سبق ذكره وبالرغم من كل هذه التحفيزات والتسهيلات التي تمنحها الدولة نجد أن الجزائر لا زالت تتخبط في مشاكل عديدة أصبحت تشكل هاجس للمستثمرين خاصة الأجانب من بين هذه المشاكل الوضع الأمني، الجانب التقني، والعراقيل البيروقراطية التي تحول دون تحقيق المشاريع، كل ذلك تسبب في تقليص حجم الاستثمارات وتركزها في قطاعات محدودة مقارنة بالعديد من المؤهلات والفرص المتاحة.

الخاتمة العامـــة

الخاتمة العامة:

لقد كان الغرض من الدراسة معرفة الدور الذي تلعبه التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكون الاستثمار الأجنبي الحل الأنسب لمعالجة المشاكل الاقتصادية الراهنة نتيجة منهج الاقتصاد الجزائري، ألا وهو الاقتصاد الريعي، حيث تعتبر التحفيزات الجبائية عامل من عوامل مناخ الاستثمار، إلا أننا توصلنا إلى أن حجم الاستثمارات الوافدة للجزائر المسجلة خلال الفترة (2011-2015) لم تكن تتناسب مع التحفيزات والمزايا الجبائية ومختلف التسهيلات الممنوحة من طرف الدولة للمستثمرين الأجانب ولم تتناسب أيضا مع الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني.

1-نتائج اختبار الفرضيات:

- بخصوص الفرضية الأولى: (يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق النمو الاقتصادي) تحققت حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة معدلات الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، زيادة معدلات العمالة، وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوة العاملة، توظيف عوامل الإنتاج المحلية وإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.
- بخصوص الفرضية الثانية: (تساهم التحفيزات الجبائية في توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر) لم تتحقق حيث أنه بشكل عام تعتبر التحفيزات الجبائية عاملا أساسيا في توفير المناخ الملائم للاستثمار، ولكن في ظل المنافسة الشديدة ومقارنة مع التحفيزات الجبائية مع باقي دول العالم، لا يمكن اعتبارها عاملا أساسيا لمناخ الاستثمار بل هناك عوامل أخرى أهم منها الاستقرار الأمني والسياسي.

2-النتائج:

- لم يكن للتحفيزات الجبائية وقع كبير على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث كان هناك تذبذب وانخفاض لحجم التدفقات الواردة إلى الجزائر، والذي وصل لقيمة سلبية سنة 2015، ولا ننسى ذكر بأنه في فترة سابقة سنة 2009 قد بلغ حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر أعلى قيمة له في الفترة ما بين

(2005-2015)، ولكن بعد سن السلطات الجزائرية لقاعدة 49/51 حدث تراجع لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هنا نستنتج أن هناك أسباب أخرى تحد من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- يوجد العديد من العراقيل التي تؤثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من جملة التحفيزات الجبائية والضمانات الممنوحة من طرف الدولة الجزائرية حيث نذكر هذه العراقيل في النقاط التالية:
  - البيروقراطية والرشوة: حيث تساهمان في زيادة تكلفة المشروع وكذا طول تجسيده؛
  - التمويل: عدم فاعلية النظام النقدي والبنكي، وكذا المبالغة في المطالبة بضمانات مقابل الحصول على القروض؛
  - جودة البنية التحتية: انخفاضها عن المعايير الدولية؛
  - الفساد: حيث تعتبر الجزائر من أكبر الدول فسادا؛
  - عدم استقرار تشريعات المنظمة للاستثمار؛
  - مشكل العقار الصناعي؛
  - نقص تأهيل الموارد البشرية.

3- الاقتراحات:

بناء على نتائج دراستنا سيتم عرض بعض الاقتراحات لمعالجة المشاكل والعراقيل التي تحول دون فعالية دور التحفيزات الجبائية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي نذكر منها:

- توفير كل المعلومات الخاصة بالاستثمار؛
- توفير المناخ والمحيط الملائم الخاص بالاستثمار؛
- المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
- تطهير المحيط من البيروقراطية؛

- القضاء على الرشوة بأنواعها ومهما كانت مغرياتها؛
- إنجاز سوق مالية متطورة وكفأه ومفتوحة أمام رؤوس الأموال الأجنبية؛
- السعي لاستقرار المحيط التشريعي والسياسي؛
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية والتوسع مستقبلا في مجال النشاطات المختلفة؛
- التخطيط السليم والاستراتيجي للاستثمار الأجنبي؛
- تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة؛
- السعي الدائم لحل المشاكل التي تواجه المستثمرين الأجانب أول بأول وعدم تركها تتفاقم لتتولد عنها مشاكل اكثر صعوبة وأشد خطورة؛
- عدم السعي إلى الاستثمار فقط في المشاريع التي تهدف إلى تحقيق العوائد والأرباح بل اللجوء إلى المشاريع الإنتاجية التي تخدم القطاعات الاقتصادية للبلد وتنميتها وتعود بالفائدة على المستثمر الأجنبي وكذا الدولة الجزائرية.

4- آفاق الدراسة:

- استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل النموذج الاقتصادي الجديد للجزائر؛
- مدى مساهمة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ –الكتب:

1. سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
2. عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، إدارة الاستثمار الأجنبي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016.
3. سعيدي يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
4. نزيه عبد المقصود مبروك، الأثار الاقتصادية للاستثمارات في الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
5. يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية تحليل مقارن، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002.
6. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
7. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، الأردن ، 1997.

ب –المذكرات:

1. صحراوي علي، "مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحفيز الجبائي"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992.
2. ناصر مراد، "الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
3. بن الجوزي محمد، "الإصلاحات الجبائية وانعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر في الفترة (1992-1998) "، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.
4. صياد شهيناز، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013.

5. مرغاد سناء، "تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000-2013)"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015.
6. رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، "تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014"، مذكرة ماستر، مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2016.

ج -المجلات:

1. زغبة طلال، "واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، جامعة المسيلة، 2012.

د -الجرائد:

1. عبد الوهاب بوكروح، قاعدة 49/51 وعدم استقرار التشريعات أهم عراقيل الاستثمار الأجنبي بالجزائر، جريدة الشروق، (21-05-2014).
2. ب. سعيد، سياسة التعويم سبب انحدار العملة الوطنية، جريدة الخبر، (18-08-2015).
3. رانيا سليمان، الجزائر: مظاهرات عارمة بالعاصمة بسبب غلاء المعيشة، "http://www.algeriachannel.net"، (05-01-2015).
4. محمد بن أحمد، الجيش توقع سقوط 100 قتيل في تيقنتورين، جريدة الخبر، (08-01-2014).
5. نبيل بوحودة، البيروقراطية أكبر عائق أمام الاستثمار الأجنبي، جريدة الفجر، (21-02-2014).
6. لا يوجد ، منظمة الشفافية الدولية تدرج الجزائر في قائمة أكثر دول العالم فسادا، جريدة الصوت الآخر، العدد 824، (27-01-2016).

7. حفيظ صواليلي، الجزائر تسجل أسوأ حصيلة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2015، جريدة الخبر، (09-08-2016).

هـ -التقارير:

1. التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2013.
2. التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2015.
3. التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2016.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، العدد 02، 2016.

و -القوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار، رئاسة الحكومة، الجزائر، 20 أوت 2001، العدد 47.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 09-01 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، رئاسة الحكومة، الجزائر، مؤرخ 22 جويلية 2009، العدد 44.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 10-01 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، رئاسة الحكومة، الجزائر، المؤرخ في 26 أوت 2010، العدد 49.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 12-12 والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، رئاسة الحكومة، الجزائر، مؤرخ في الموافق 26 ديسمبر 2012، العدد 72.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 13-08 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014 ، رئاسة الحكومة، الجزائر، مؤرخ في 30 ديسمبر 2013، العدد 68.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 14-10 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، رئاسة الحكومة، الجزائر، مؤرخ في 30 ديسمبر 2014، العدد 78.

ز- مواقع الأنترنت:

1. http://www.andi.dz/
2. http://ar.tradingeconomics.com/
3. http://ar.knoema.com/

الملخص:

يهدف هذا البحث الى تحليل دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دراسة قوانين الاستثمار التي وضعتها الجزائر، والتي تضمنت مجموعة من التحفيزات أهمها التحفيزات الجبائية، مع التركيز على مدى قدرتها على جذب الحجم المطلوب والمرغوب فيه من الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للدور المهم الذي يلعبه في رفع القدرة الانتاجية للبلد، زيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنيات الحديثة والإلمام بها من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدولة الجزائرية خاصة وأنها تتمتع بموقع استراتيجي هام للاستفادة من المزايا التي يقدمها.

على الرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر، وما تضمنه من المزايا والحوافز، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية لم ترقى إلى مستوى الإمكانيات المتاحة، ذلك أن هناك جملة من العوائق التي تفسد بيئة الأعمال، ومن ثمة تكون عامل طرد للاستثمارات المحتملة.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، التحفيزات الجبائية، مناخ الاستثمار.

Summary:

This study aims to analyze the role of tax incentives in attracting foreign direct investment by studying the investment laws set by Algeria which included a set of incentives, mainly tax incentives, with a focus on their ability to attract the volume needed and desired of foreign direct investment .This latter plays an important role in increasing the production capacity of the country, highering the labor's level as well as adopting the high quality techniques , on one hand, on the other the hand Algerian is in need of it as it is marqued by its, important strategic location to benefit from the advantages that it offers.

Despite the gradual improvement of the investment climate in Algeria and its advantages and incentives, the volume of foreign investments has not yet reached the level of the opportunities and possibilities available because of obstacles that undermine the business environment.

key words:

FDI, Tax incentives, Investment climate.